



مؤسسة القدس الدولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org

تقرير حال القدس ١

من كانون ثان/يناير حتى آذار/مارس 2014

تصدره إدارة الأبحاث والمعلومات في مؤسسة القدس الدولية



تقرير حال القدس (1)

كانون ثانٍ/يناير – آذار/مارس 2014

حول التقرير ومنهجيته:

يرصد هذا التقرير تطوّر الأحداث في مدينة القدس على المستويين الميداني والسياسي ويُقدّم قراءةً منهجيةً لهذه الأحداث تضعها في سياق الصراع بين مشروع تهويدي شامل يطال مختلف جوانب الحياة في المدينة، تُنفذه وترعاه دولة الاحتلال والجمعيات المرتبطة بها، وبين محاولات مقاومة هذا المشروع من قبل المقدسيين المعتمدين على قدراتهم الذاتية وقليلٍ من الدعم الخارجي.

ويتتبع التقرير **التطوّر الميداني** لمشروع تهويد المدينة ومحاولات مقاومته من خلال مسارين أساسيين هما:

التهويد الديني والثقافي: يشتمل هذا المسار على محاولات تغيير هوية القدس ولا سيما المسجد الأقصى والبلدة القديمة من خلال الحفريات الهادفة إلى بناء مدينة تاريخية يهودية أسفل المسجد الأقصى ومحيطه، ومن خلال بناء الكنس والمتاحف، فضلاً عن محاولة نزع الحصرية الإسلامية للمسجد الأقصى وتحويله من معلم إسلامي إلى موقع ديني مشترك مفتوح أمام أتباع الديانات كلها، وكذلك الاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة. يُضأف إلى ذلك محاولة تغيير الطابع السكاني العربي للمنطقة المحيطة بالمسجد الأقصى والبلدة القديمة إلى طابع يهودي، وتهجير سكان هذه المنطقة العرب إلى الأطراف. كما يشتمل هذا المسار على محاولة تسويق القدس سياحياً كـ«عاصمة يهودية» وذلك من خلال المهرجانات والاحتفالات وتشجيع السياحة من خلال اختلاق الآثار وبناء المتاحف اليهودية في سائر أرجاء المدينة.



محتويات التقرير

6 الملخص التنفيذي

أولاً: الموقف الميداني في القدس:

تطوّر مشروع التهويد الديني والثقافي:

- «الكنيست» يناقش التفرد بالسيادة على الأقصى،
- 11 ولجنة الداخلية تشكل هيئة خاصة لتنظيم الاقتحامات
- الجمعيات الاستيطانية تعزّز وجودها
- 15 في البلدة القديمة وحول المسجد الأقصى

تطوّر مشروع التهويد الديموغرافي:

- الاحتلال يصادق على وحدات استيطانية جديدة بالقدس
- 18 ويعيد طرح عطاءات سابقة
- خلف الجدار: أحياء شرق القدس بلا ماء 20

ثانياً: الموقف السياسي في القدس:

- تطور المفاوضات: فليُسمّ الفلسطينيون أبو ديس قدساً ويتخذوها عاصمة! 23
- لجنة القدس تلتئم بعد غياب: شعارات مكرّرة، ودعم للمفاوضات 25
- إعلان القمة العربية الخامسة والعشرين بالكويت: توصيف لواقع القدس بلا عمل 26
- خمس قرارات لمجلس حقوق الإنسان تدين "إسرائيل" ...
- 28 والاتحاد الأوروبي يحذّر من تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى

التهويد الديموغرافي: يشتمل هذا المسار على مجالين أساسيين. الأول هو محاولات زيادة عدد المستوطنين اليهود في المدينة من خلال بناء المستوطنات وتوسعتها وتقديم تسهيلات لمختلف الفئات اليهودية للسكن في القدس، ونقل مؤسسات الدولة المركزيّة إلى المدينة، وتشجيع بناء المصانع ومراكز الشركات عالية التقنية في مركز المدينة لجذب اليد العاملة. أمّا المجال الثاني فهو محاولة تهجير السكّان المقدسيّين من خلال سحب بطاقات الإقامة ومصادرة الأراضي والعقارات وفرض ظروف معيشية واقتصادية صعبة عليهم، فضلاً عن آثار الجدار العازل.

أمّا التطوّر السياسي لمشروع التهويد فيتبعه التقرير من خلال متابعة المواقف السياسيّة لأبرز الجهات الفاعلة في القدس والمؤثرة فيها لا سيما دولة الاحتلال والسلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومن بعدهم الدول العربيّة وبعض الدول الإسلاميّة. ويرصد التقرير مواقف هذه الأطراف من أبرز الأحداث الدائرة في القدس كما يرصد أي تطوّر في الموقف السياسي العام لهذه الأطراف تجاه المدينة.

الملخص التنفيذي

متشابهة هي بدايات أعوام القدس ونهاياتها، فما حملته خواتيم عام 2013 من مؤشرات على تطور ممارسات الاحتلال في القدس لم تلبث أن تبلورت عبر استمرار الاحتلال في سياسة التهويد الديني والديموغرافي، سواء عبر تثبيت الحقائق على الأرض من خلال الاستيطان، أو اقتحام المسجد الأقصى والتطور إلى طرح فكرة استبدال السيادة الإسرائيلية الكاملة بالسيادة الأردنية الحالية. كما تجلت في الربع الأول من عام 2014 واحدة من نتائج الممارسات التي تتبعها سلطات الاحتلال بحق المقدسين، نغني بها أزمة انقطاع المياه عن الأحياء المقدسية التي عزلها الاحتلال وراء جدار من الحديد والأسمنت... وكثير من العنصرية.

وبموازاة ممارسات الاحتلال وسياساته التهويدية وارتداداتها على القدس والمقدسين كانت المفاوضات التي استؤنفت أواخر تموز/يوليو 2013 تحقّق النتائج ذاتها التي حققتها جولات المفاوضات السابقة بدءاً من أوصلو. فالجانب الإسرائيلي يمرّر المزيد من السياسات التهويدية على الأرض، ويتبادل مع الطرف الفلسطيني اتهامات بتعطيل المفاوضات فيما تحاول الإدارة الأميركية طمأنة نتياهو بممارسة المزيد من الضغوطات على الطرف الفلسطيني الذي يوقن أنه لم يبق شيء يمكن التنازل عنه.

في التهويد الديني الذي تعرضت له القدس المحتلة خلال المدة التي يرصدها التقرير كان المسجد الأقصى مستهدفاً بشكل رئيس، لا سيما في «الكنيست». فكما بات واضحاً فإن الاعتداءات على المسجد الأقصى تجاوزت عتبة التصريجات والافتحامات التي باتت بروتوكولاً يومياً يلتزمه المتطرفون اليهود من مستوطنين وشخصيات دينية وحكومية، وتطورت نقاشات «الكنيست» حول المسجد الأقصى لتطرح نقله إلى السيادة الإسرائيلية الكاملة واستبدالها بالسيادة الأردنية. ففي 2014/2/25، ناقش «الكنيست» مشروع قانون قدّمه النائب الليكودي المتطرف موشيه فيجلين ويقضي بإنهاء السيادة الأردنية على المسجد الأقصى ووضعه تحت سيادة الاحتلال الكاملة. وقد انتهت الجلسة دون تصويت فيما قال رئيس «الكنيست»، يولي أدلشتاين، إن المقترحات حوله ستقدم في جلسة تحدد لاحقاً. وكان أدلشتاين قرر تأجيل مناقشة المقترح التي كانت مقررة يوم 2014/2/18 نظراً إلى المواقف

الرافضة لها على المستويين العربي والإسلامي، فكان التّأجيل بمثابة امتصاص لهذه المواقف التي ما لبثت أن خفّت وتيرتها، بل تلاشت، عند مناقشة الاقتراح فعلياً. إلا أنه بالإمكان القول إنّ عدم الذهاب بعيداً في اتخاذ قرارات في موضوع إنهاء السيادة الأردنية مردّه، وإن بشكل جزئي، الخوف من ردود فعل عربية وإسلامية وحتى دولية، وغياب التّوجّه إلى فتح معركة على الأقصى قد تؤدّي إلى ضياع «المكتسبات» التي تمكنت سلطات الاحتلال من انتزاعها سواء عبر تكريس واقع معيّن من الاقتحامات أو بفعل السكوت العربي والتغاضي الإسلامي، صاحب الوصاية على الأقصى، بحد من الانتهاكات صارت معه الاقتحامات والتصريجات حقاً مسلماً به لليهود.

ونظراً إلى الشكاوى المتكررة من «التضييق» الذي يواجهه المتطرفون لدى اقتحامهم الأقصى ومنعهم أحياناً من اقتحام المسجد فقد أثار أعضاء في «الكنيست» هذه المسألة لا سيما مع اقتراب «عيد الفصح العبري». وبناء على ذلك، أقرّت لجنة الداخلية في «الكنيست» في 2014/3/5 بشكل رسمي إنشاء لجنة فرعية تخصصية هي «لجنة تسور» مهمتها فحص عملية تنظيم اقتحامات اليهود يومياً للمسجد الأقصى من أجل تأدية الصلوات التلمودية. وتأتي هذه اللجنة انسجاماً مع اقتراحات النائب فيجلين حول نقل السيادة وهي تغذي في نهاية المطاف مشروع التقسيم الزمني للمسجد الأقصى.

وفي إطار التهويد الديني الذي يستهدف المسجد الأقصى من خلال زرع الكس حوله، فقد أقرت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء بناء كنيس «جوهرة إسرائيل» في البلدة القديمة بالقدس، وهو يبعد 200 متر عن المسجد الأقصى غرباً ويتألف من 4 طبقات وتعلوه قبة مقببة ترتفع عن الأرض 24 متراً بالإضافة إلى فضاء بنائي تحت الأرض.

ومن الواضح أن سلطات الاحتلال أخذت النقاش حول المسجد الأقصى إلى مستوى متقدم حيث لم يعد الكلام على التقسيم وتأمين الاقتحامات بل حول السبل الناجعة التي يمكن أن تؤمّن للاحتلال حرية أكبر للتحرّك في الأقصى عبر جعله تحت سيادتها عوضاً عن السيادة الأردنية. ولا شكّ في أنّ تأجيل الموضوع أو عدم التصويت على القرار لا يعني بأي شكل من الأشكال أنه بات خارج دائرة النقاش فاعتراضات المتطرفين اليهود، كما الكنيست، لم تهدأ منذ سنوات على «عبث» الأوقاف الإسلامية بالمسجد الأقصى والتخريب الذي تسبّب به أعمال الصيانة والترميم التي يقوم بها عمالها في مرافق المسجد.

كذلك شهدت مدة الرصد تزايداً في نشاط الجمعيات الاستيطانية التي تجهد للسيطرة على محيط المسجد الأقصى وشراء الممتلكات في البلدة القديمة كي تسيع على المكان طابعاً يهودياً تلمودياً ينافس الوجه العربي والإسلامي للمسجد والبلدة القديمة، والقدس بوجه عام. وفي هذا الإطار، تعمل جمعية «عطيرت كوهنيم» الاستيطانية على تحويل جزء من مبنى البريد الذي تملكته العام الماضي إلى مدرسة دينية وأخرى تمهيدية لإعداد المتدربين قبل الخدمة العسكرية. كما شهدت مدة الرصد تطورات من شأنها تعزيز سيطرة جمعية «العاد» الاستيطانية التي تدير الحديقة الأثرية المسماة «مدينة داود» في سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك. فقد صادقت محكمة الاحتلال المركزية بالقدس على اتفاق تسوية بين شركتين حكوميتين هما الشركة الحكومية لتطوير الحي اليهودي في البلدة القديمة بالقدس والشركة الحكومية لتطوير شرق القدس لنقل السيطرة على المنطقة الجنوبية من حائط البراق إلى جمعية «العاد». ومن شأن الاتفاق أن يعزز المصالح الاقتصادية والسياحية لجمعية «العاد» ويعطيها فرصة غير مسبوقة لتعزيز الارتباط بين سلوان و«مدينة داود» وحائط البراق.

أما على صعيد التهويد الديموغرافي فقد حجز الاستيطان موقعه أيضاً على خارطة الانتهاكات الإسرائيلية لعام 2014. وكما هي الحال مع الاستيطان قبل قرار العودة إلى المفاوضات وعلى مدى النصف الأخير من عام 2013، فإن العطاءات الاستيطانية ومشاريع التوسع الاستيطاني استمرت في الربع الأول من عام 2014. ففي 2014/2/5، أعلنت لجنة التخطيط في بلدية الاحتلال موافقتها النهائية على بناء 558 وحدة استيطانية في مستوطنات «هار حوما» (جبل أبو غنيم) و«النبى يعقوب» و«بسغات زئيف»، أما في 2014/3/18 فصادقت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في بلدية الاحتلال على تراخيص بناء 184 وحدة استيطانية في شرق القدس تشمل 144 وحدة في «هار حوما» و40 وحدة في «بسغات زئيف» ما يعني إمكانية البدء بالبناء استناداً إلى التراخيص. كما صادقت اللجنة المالية التابعة لبرلمان الاحتلال (الكنيست) في 2014/3/30 على تحويل 177 مليون شيكل (حوالي 50 مليون دولار) لشعبة الاستيطان في الوكالة اليهودية، وهي الذراع التنفيذية للحكومة للبناء في المستوطنات المقامة بالقدس والضفة.

وحيال هذا الواقع لم تكن السلطة الفلسطينية إلا لتدين هذه الممارسات التي من شأنها أن «تعرق عملية المفاوضات». كما دانت الولايات المتحدة في 2014/2/5 الإعلان عن بناء الوحدات الاستيطانية وأكدت معارضتها أي خطوة أحادية من قبل أي من الطرفين من شأنها أن تحدد مسبقاً مصير قضايا الحل النهائي، لكن دون أن تترك هذه الانتقادات أي أثر في حكومة الاحتلال لوقف الاستيطان.

سياسات الاحتلال حيال المقدسين في الأحياء الواقعة خلف جدار الفصل العازل كانت جلية بشكل كبير خلال مدة الرصد وذلك من خلال أزمة انقطاع المياه في أحياء مخيم شعفاط ورأس خميس ورأس شحادة وضاحية البريد التي تعاني أصلاً من تقطع المياه وانخفاض ضغطها. وقد تقدم الأهالي بالشكوى إلى محكمة الاحتلال التي أمهلت شركة «جيحون» 60 يوماً للعمل على حل الأزمة. ولا تزال المياه مقطوعة عن هذه الأحياء حتى تاريخ صدور هذه التقرير علماً أن المشكلة بدأت في أوائل آذار/مارس 2014.

أما في الموقف السياسي فلم تشهد بداية عام 2014 تطوراً يذكر باستثناء إعادة إنتاج المواقف السابقة من تنديد وتهديد بالإضافة إلى الموقف الذي استجد أواخر عام 2013 لجهة الوقوف وراء السلطة الفلسطينية في المفاوضات مع التمسك بـ «دولة فلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها شرق القدس». فبعد غياب اثنتي عشرة سنة، اجتمعت لجنة القدس في المغرب برئاسة العاهل المغربي وبحضور ممثلين عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومبعوث أوباما الخاص إلى منظمة التعاون الإسلامي. ولعل لتدويل اللجنة دلالات أهمها التزام سقف الجهات المشاركة لجهة الوقوف وراء المفاوضات والمطالبة بدولة فلسطينية عاصمتها شرق القدس. وعلى الرغم من الغياب المطول للجنة والتطورات في مشروع التهويد على مدى السنوات التي لم تتعد بها إلا أن لغة بيانها لم تحمل جديداً باستثناء إعلان دعم المفاوضات وتأكيد الحاجة إلى إنجازها.

أما القمة العربية الخامسة والعشرون التي انعقدت في الكويت في 2014/3/25-24 فالتزمت هي الأخرى الخطاب المعهود للقمم العربية فأكد الإعلان الصادر عنها الرفض المطلق القاطع للاعتراف بـ «إسرائيل» كدولة يهودية واستمرار الاستيطان وتهويد القدس والاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية وتغيير الوضع الجغرافي واعتبارها إجراءات باطلة ولاغية بموجب القانون الدولي واتفاقية جنيف واتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية. ولعل إقدام الاحتلال على هدم بناية سكنية بحي الطور شرق القدس المحتلة بالتزامن مع انعقاد الجلسة الختامية للقمة العربية يعكس استخفاف الاحتلال بالقمة وبياناتها التي تصف واقعاً معيناً من ممارسات الاحتلال في فلسطين والقدس المحتلة دون أن تتمكن من وضع يدها على سبل المعالجة اللازمة.

أما على صعيد التهويد الديموغرافي فقد حجز الاستيطان موقعه أيضاً على خارطة الانتهاكات الإسرائيلية لعام 2014. وكما هي الحال مع الاستيطان قبل قرار العودة إلى المفاوضات وعلى مدى النصف الأخير من عام 2013، فإن العطاءات الاستيطانية ومشاريع التوسع الاستيطاني استمرت في الربع الأول من عام 2014. ففي 2014/2/5، أعلنت لجنة التخطيط في بلدية الاحتلال موافقتها النهائية على بناء 558 وحدة استيطانية في مستوطنات «هار حوما» (جبل أبو غنيم) و«النبى يعقوب» و«بسغات زئيف»، أما في 2014/3/18 فصادقت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في بلدية الاحتلال على تراخيص بناء 184 وحدة استيطانية في شرق القدس تشمل 144 وحدة في «هار حوما» و40 وحدة في «بسغات زئيف» ما يعني إمكانية البدء بالبناء استناداً إلى التراخيص. كما صادقت اللجنة المالية التابعة لبرلمان الاحتلال (الكنيست) في 2014/3/30 على تحويل 177 مليون شيكل (حوالي 50 مليون دولار) لشعبة الاستيطان في الوكالة اليهودية، وهي الذراع التنفيذية للحكومة للبناء في المستوطنات المقامة بالقدس والضفة.

وحيال هذا الواقع لم تكن السلطة الفلسطينية إلا لتدين هذه الممارسات التي من شأنها أن «تعرق عملية المفاوضات». كما دانت الولايات المتحدة في 2014/2/5 الإعلان عن بناء الوحدات الاستيطانية وأكدت معارضتها أي خطوة أحادية من قبل أي من الطرفين من شأنها أن تحدد مسبقاً مصير قضايا الحل النهائي، لكن دون أن تترك هذه الانتقادات أي أثر في حكومة الاحتلال لوقف الاستيطان.

سياسات الاحتلال حيال المقدسين في الأحياء الواقعة خلف جدار الفصل العازل كانت جلية بشكل كبير خلال مدة الرصد وذلك من خلال أزمة انقطاع المياه في أحياء مخيم شعفاط ورأس خميس ورأس شحادة وضاحية البريد التي تعاني أصلاً من تقطع المياه وانخفاض ضغطها. وقد تقدم الأهالي بالشكوى إلى محكمة الاحتلال التي أمهلت شركة «جيحون» 60 يوماً للعمل على حل الأزمة. ولا تزال المياه مقطوعة عن هذه الأحياء حتى تاريخ صدور هذه التقرير علماً أن المشكلة بدأت في أوائل آذار/مارس 2014.

أما في الموقف السياسي فلم تشهد بداية عام 2014 تطوراً يذكر باستثناء إعادة إنتاج المواقف السابقة من تنديد وتهديد بالإضافة إلى الموقف الذي استجد أواخر عام 2013 لجهة الوقوف وراء السلطة الفلسطينية في المفاوضات مع التمسك بـ «دولة فلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها شرق القدس». فبعد غياب اثنتي عشرة سنة، اجتمعت لجنة القدس في المغرب برئاسة العاهل المغربي وبحضور ممثلين عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومبعوث أوباما الخاص إلى منظمة التعاون الإسلامي. ولعل لتدويل اللجنة دلالات أهمها التزام سقف الجهات المشاركة لجهة الوقوف وراء المفاوضات والمطالبة بدولة فلسطينية عاصمتها شرق القدس. وعلى الرغم من الغياب المطول للجنة والتطورات في مشروع التهويد على مدى السنوات التي لم تتعد بها إلا أن لغة بيانها لم تحمل جديداً باستثناء إعلان دعم المفاوضات وتأكيد الحاجة إلى إنجازها.

أما القمة العربية الخامسة والعشرون التي انعقدت في الكويت في 2014/3/25-24 فالتزمت هي الأخرى الخطاب المعهود للقمم العربية فأكد الإعلان الصادر عنها الرفض المطلق القاطع للاعتراف بـ «إسرائيل» كدولة يهودية واستمرار الاستيطان وتهويد القدس والاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية وتغيير الوضع الجغرافي واعتبارها إجراءات باطلة ولاغية بموجب القانون الدولي واتفاقية جنيف واتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية. ولعل إقدام الاحتلال على هدم بناية سكنية بحي الطور شرق القدس المحتلة بالتزامن مع انعقاد الجلسة الختامية للقمة العربية يعكس استخفاف الاحتلال بالقمة وبياناتها التي تصف واقعاً معيناً من ممارسات الاحتلال في فلسطين والقدس المحتلة دون أن تتمكن من وضع يدها على سبل المعالجة اللازمة.

أولاً: الموقف الميداني في القدس:

أ. تطوّر مشروع التهويد الديني والثقافي

"الكنيست" يناقش التفرد بالسيادة على المسجد الأقصى، ولجنة الدّاخلية تشكّل هيئة خاصّة لتنظيم الإقتحامات

شهد الربع الأول من عام 2014 سلسلة خطيرة من التّطورات المتعلّقة بالمسجد الأقصى إلى جانب الإقتحامات التي لم تتوقّف خلال هذه المدة. وتجليات محاولة السيطرة الكاملة على الأقصى ظهرت بوضوح مع طرح موضوع إنهاء السيادة الأردنيّة على الأقصى الذي أعقبه صدور قرار بتشكيل لجنة خاصة لمراقبة تنفيذ قرار الحكومة بالسماح بالإقتحامات اليومية ومن ثم عقد المؤتمر السنوي لما يعرف بـ «منظمات المعبّد». وعلى هامش هذا التّصعيد استمرت اقتحامات الأقصى من قبل المتطرفين اليهود كما لم تتورّع قوّة الاحتلال عن اقتحام المسجد بذريعة ضبط الأمن وتفريق متظاهرين.

شهد الربع الأول من عام 2014 سلسلة من التّطورات الخطيرة عصفت بالمسجد الأقصى تجلّت بشكل خاص مع طرح اقتراح بإنهاء السيادة الأردنيّة على الأقصى ووضع المسجد تحت السيادة الإسرائيليّة الكاملة فيما شكّلت لجنة خاصة مهمّتها فحص عملية تنظيم اقتحامات اليهود يوميّاً للمسجد الأقصى لتأدية الصّلوات التلموديّة



لا تجد مطالبات البرلمان الأردني بطرد السفير الإسرائيلي تجاوباً من الحكومة

في 2014/2/25، ناقش "الكنيست" اقتراحاً مقدّمًا من النّائب الليكودي المتطرّف موشيه فيجلين يقضي بإنهاء السيادة الأردنيّة على المسجد الأقصى ووضعه تحت سيادة الاحتلال بشكل كامل. وقد انتهت الجلسة دون تصويت أو مقترحات فيما قال رئيس "الكنيست"، يولي أدلشتاين، إنّ أي مقترحات أو توصيات ستقدّم في جلسة تحدّد لاحقاً. وكان أدلشتاين قرّر تأجيل مناقشة الاقتراح

وفي 2014/3/28، صوت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والعشرين على خمس قرارات تدين «إسرائيل» ودعا أحد القرارات إلى مقاطعة «إسرائيل» وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على المستوطنات الإسرائيليّة في الضفة الغربية وشرق القدس، كما طالب «جميع الدول باحترام معايير حقوق الإنسان المبدئيّة من خلال اتخاذ الخطوات الضرورية، بما في ذلك إنهاء كافة العلاقات التجاريّة والروابط الاقتصاديّة مع المستوطنات».

وقبل ذلك عرض مقرّر حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة، ريتشارد فوك في مؤتمر صحفي في جنيف في 2014/3/21 خلاصة تقريره حول انتهاكات «إسرائيل» واعتداءاتها في الأراضي المحتلة. وقد اتهم فوك «إسرائيل» بممارسة التطهير العرقي في فلسطين المحتلة لا سيما من خلال طرد الفلسطينيين من شرق القدس. كما قال فوك إن أكثر من 11,000 فلسطيني فقدوا حقهم بالإقامة في شرق القدس منذ عام 1996 بسبب سياسات «إسرائيل» التي تحابي اليهود وتلغي حق الإقامة للمقدسيين. وشدّد فوك على أنّ هذا العدد هو فقط رأس جبل الجليد حيث إن المزيد من المقدسيين مهددون بفقدان حقهم في الإقامة بسبب سياسات الاحتلال. كما قال إن كلّ زيادة في البناء الاستيطاني وكلّ عملية هدم تطلال المنازل إنما تزيد وضع الفلسطينيين سوءاً.

إذاً هذه هي أهم معالم الربع الأول من عام 2014 في القدس كما ارتسمت من خلال ممارسات الاحتلال: الأقصى على قائمة أولويات برلمان الاحتلال وتطور في النقاشات حوله لتشمل فرض السيادة الإسرائيليّة عليه، إضافة إلى التقسيم الزمني والمكاني ليضاف ذلك إلى اقتحامات المتطرفين اليهود من مستوطنين ومجندين وشخصيات سياسية ودينيّة؛ الاستيطان على قدم وساق لا يتأثر بالانتقادات ولا التهديدات ولا بالدعوات إلى وقفه؛ المقدسيون تحت وطأة السياسات الإسرائيليّة وممارسات الاحتلال التي تضيق عليهم وتصادر أرضهم وتهدم منازلهم؛ وأخيراً جملة مواقف عربيّة وإسلامية لا يبدو أنها ستحرّر من قيود السعي وراء «السّلام» مع الاحتلال.



اعتداءات الاحتلال على المصلين في المسجد الأقصى

وذلك بعد 10 أشهر من منعه بناء على تعليمات من رئيس حكومة الاحتلال حيث أبلغه قائد الشرطة بقرار المنع في 2013/4/28. وقد أصبحت اقتحاماته مترافقة بالمزيد من التّحدي خصوصاً بعد أن أخذ اقتراحه حول السّيادة على المسجد طريقه إلى النقاش في "الكنيست" فصرّح بأنّ الأقصى لليهود وعلى العرب الرّحيل إلى السعودية، وأنّ القبة الذّهبية هي المعبد اليهودي وليست للمسلمين.

كذلك لم تتوانَ شرطة الاحتلال عن التضييق على المصلّين والتّدقيق في هويّاتهم ومصادرتها فمنعت على سبيل المثال من هم فوق الخمسين من العمر من دخول الأقصى لأداء صلاة الفجر كما منعت طلبة العلم من دخول المسجد في 3/11، وفي 3/17. كما اعتدت الشرطة على المصلّين والمرابطين في المسجد الأقصى الذين تظاهروا احتجاجاً على الاقتحامات المتكررة وذلك في 2014/3/16.

وقبل ذلك، في 2/7، فاقتمت الشرطة المسجد بعد صلاة الجمعة وأطلقت قنابل الصوت باتجاه المصلّين بدعوى إلقاء الحجارة على أفراد الشرطة الموجودين عند باب المغاربة.



مجسم كنيس «جوهرة إسرائيل» الذي ينوي الاحتلال بناءه

كما أقرت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في بلدية الاحتلال في القدس في 2014/3/30 بناء كنيس "جوهرة إسرائيل" في البلدة القديمة بالقدس وهو يتألف من 4 طبقات وتعلوه قبة مقببة ترتفع عن الأرض 24 متراً بالإضافة إلى فضاء بناثي تحت الأرض فيما يبعد عن الأقصى حوالي 200 متر.

من الواضح أن سلطات الاحتلال أخذت النقاش حول المسجد الأقصى إلى مستوى متقدّم

التي كانت مقرّرة يوم 2014/2/18 نظراً إلى المواقف الرّافضة لها على المستوى العربي والإسلامي كما من النواب العرب في "الكنيست" ومن أحزاب اليسار الإسرائيلية. أما الأردن، وهو المعني بشكل رئيس بالاقترح المقدّم، فقد شهد حراكاً في مجلس النواب حيث رفع النواب مذكرة إلى رئاسة المجلس طالبوا فيها الحكومة بطرد السفير الإسرائيلي من الأردن وسحب السفير الأردني من فلسطين التاريخية، كما دعا 47 نائباً مجلس النواب إلى تقديم مشروع قانون لإلغاء معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية. إلا أنّ الصوت في مجلس النّواب لم يجد له صدقاً لدى الحكومة التي قال رئيسها عبد الله النّسور لمجلس النّواب في 2014/3/19 إنّ طرد السّفير الإسرائيلي سيمنّ الاحتلال من التّمادي في إجراءات تهويد القدس وسيعرقل التحقيق المشترك في قضية مقتل رائد زعبر، القاضي الفلسطيني-الأردني الذي أردته قوّات الاحتلال على معبر الكرامة في 2014/3/10.



ريغف في لجنة الداخلية بال «كنيست» (2013)

نشاط "الكنيست" في موضوع الأقصى لم يتوقّف بعد جلسة نقل السيادة ففي 2014/3/5، أقرّت لجنة الدّاخلية بشكل رسمي إقامة لجنة فرعية تخصصية مهمّتها تنفيذ قرارات الحكومة الاسرائيلية بشأن اقتحامات اليهود للمسجد الأقصى وفحص إمكانية "صعودهم" إليه لمدة ثلاث ساعات ونصف يومياً، فضلاً عن تهيئة المناخ للاقتحامات التي تتزامن مع المناسبات اليهودية

مثل "عيد الفصح العبري" في نيسان/أبريل. وكانت رئيسة لجنة الداخلية ميري ريغف طالبت في جلسة 2013/1/8 بضرورة وجود مراقبين إسرائيليين في الأقصى بشكل مستمرّ للوقوف على أعمال الصّيانة التي تتفّذها الأوقاف الإسلاميّة هناك.

اقتحامات المسجد الأقصى لم تتوقف في الربع الأول من عام 2014 حيث بلغ عدد المقتحمين ما يزيد على 3000 من عناصر الاحتلال منهم مستوطنون وجنود ومجنّدون وقوات خاصة وعناصر من الشرطة. كما شهد شهر شباط/فبراير عودة فيجلين إلى اقتحام الأقصى تحديداً في 2/19

الجمعيّات الاستيطانيّة تعزّز وجودها في البلدة القديمة وحول المسجد الأقصى

لا تنحصر «مسؤولية» تهويد القدس المحتلة بالحكومة والجهات الرسمية بل إن الجمعيّات الاستيطانية تلعب دوراً أساسياً في مشروع التهويد الديني والديموغرافي لا سيما جمعيّتا «العاد» و«عطيرت كوهنيم» اللتان تحاولان إضفاء الطابع اليهودي على محيط الأقصى والبلدة القديمة

شهدت بداية عام 2014 اعتراضات من أهالي سلوان ومن جمعيّات إسرائيليّة احتجاجاً على قرار الحكومة السّير في أعمال مشروع بناء مركز للزوار باسم مركز كيدم، على أراضي الفلسطينيين في سلوان. وقد أتت الاعتراضات بعد إعلان رئيس حكومة الاحتلال ووزير داخلية عن المضي قدماً في هذا المشروع التهويدي في 2013/12/29، عشية إطلاق الدفعة الثالثة من الأسرى ضمن عملية المفاوضات. وكانت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء صادقت على بناء المركز في 2012/2/13 وقد تقدمت بالمشروع جمعيّة «العاد» الاستيطانيّة اليمينية التي تدير ما يسمّى «مدينة داود» وتعمل على تهويد البلدة القديمة في القدس وحيّ سلوان جنوب المسجد الأقصى.



مركز كيدم جزء من مخطط تهويد القدس

يبعد مركز كيدم 20 متراً عن البلدة القديمة وحوالي 100 متر عن المسجد الأقصى، ويتضمن المشروع إنشاء موقف للسيارات ليستفيد منه زائرو «مدينة داود». ووفقاً لمؤسسة «عمق شبيه» الإسرائيليّة سيتركّز النّشاط الرّئيس للمركز على إقامة جولات سياحيّة والارتباط بالمواقع الأثريّة التهويديّة في سلوان ووادي الجوز وجبل الرّيتون والبلدة القديمة.

حيث لم يعد الكلام على التقسيم وتأمين الاقتحامات بل حول السبل الناجعة التي يمكن أن تؤمّن للاحتلال حريّة أكبر للتحرّك في الأقصى عبر جعله تحت سيادتها عوضاً عن السيادة الأردنيّة. ولا شك في أن تأجيل الموضوع أو عدم التصويت على الاقتراح لا يعني بأي شكل من الأشكال أنّه بات خارج دائرة النقاش فاعتراضات المتطرفين اليهود، كما بعض أعضاء «الكنيست»، لم تهدأ منذ سنوات احتجاجاً على «عبث» الأوقاف الإسلاميّة بالمسجد الأقصى والتخريب الذي تتسبّب به أعمال الصيانة والترميم التي يقوم بها عمالها في مرافق المسجد. كما أنّه لم يعد ثمة مجال للحديث عن تملل مكتوم من منع الاقتحامات أو التّحكّم بها بل إن الاعتراضات الإسرائيليّة على تقييد "حق الصعود إلى جبل المعبد" أخذت طريقها إلى البرلمان لتتبلور دعماً في التّشريع.

وعلى الرغم من الاعتراضات على المشروع، فقد أعلنت وزارة الداخلية في 2014/4/4 المصادقة على المشروع الأثري بعد سماعها للاعتراضات وبررت الموافقة على أساس أن المشروع سيكشف للجمهور اكتشافات أثريّة مهمة. ويعتبر المركز جزءاً من محاولات الاحتلال تهويد البلدة القديمة ومحيطها عبر توظيف الآثار والمشاريع السياحية ولا شك في أن المركز يهدف إلى تعزيز الوجود

والإسلامية حيث تعمل على شراء الممتلكات العربية، خصوصاً في البلدة القديمة، لتعزيز الوجود اليهودي هناك.

إن مشروع التهويد في القدس مشروع متكامل تتعدد أدواته كما الجهات التي تنفذه. والتفويض لا يقتصر على المستوى الرسمي والحكومي بل إن مكونات مجتمع الاحتلال كلها لها يد في هذا المشروع حيث تشكل الجمعيات الاستيطانية ركناً أساسياً في هذا الاتجاه. وقد شهد الربع الأول من هذا العام تطورات مهمة من شأنها أن تعزز سيطرة الجمعيات ووجودها في شرق القدس مع ما يعنيه ذلك من تسارع في المشاريع التي ترعاها هذه الجمعيات وما يرافقها من تقوية الحضور اليهودي في شرق القدس وفي البلدة القديمة والأحياء المحيطة بالمسجد الأقصى.

اليهودي في سلوان وتغيير هويّة الحي المقدسي مع حجب المسجد الأقصى من الجهة الجنوبية.

وفي سياق متصل بتمدد سيطرة «العاد» على البلدة القديمة، ذكرت صحيفة هآرتس أن الجمعية ستسيطر على المنطقة الجنوبية من حائط البراق التي تضم آثاراً من عدد من المباني الإسلامية. وقالت هآرتس في 2014/3/3 إن محكمة الاحتلال المركزية بالقدس صادقت على اتفاق تسوية بين شركتين حكوميتين هما الشركة الحكومية لتطوير الحي اليهودي في البلدة القديمة بالقدس (المالك الحالي) والشركة الحكومية لتطوير شرق القدس لنقل السيطرة على المنطقة إلى جمعية «العاد». ووفق الصحيفة، فإن هذا الاتفاق من شأنه أن يعزز المصالح الاقتصادية والسياحية لجمعية «العاد» ويعطيها فرصة غير مسبوقة لتعزيز الارتباط بين سلوان و«مدينة داود» وحائط البراق، كما أن الاتفاق من شأنه أن يعزز وجود «العاد» في شرق القدس ويعزز علاقاتها مع السلطات السياسية.



أما جمعية «عطيرت كوهنيم» التي تجهد هي الأخرى لتهويد القدس وتوطين المزيد من اليهود في الأحياء الفلسطينية في البلدة القديمة وحولها فتعمل على تحويل جزء من مبنى البريد الذي تملكته العام الماضي إلى مدرسة دينية وأخرى تمهيدية لإعداد المتدينين قبل الخدمة العسكرية. ففي 2014/3/12، نشرت صحيفة هآرتس مقتطفات من رسالة بريدية بعثها المدير التنفيذي لجمعية

«عطيرت كوهنيم»، دانييل لوريا، إلى أنصاره في 3/11 قال فيها إن الجمعية تملك أكثر من 1000م² من بناية كبيرة واستراتيجية في قلب الحي التجاري بالقدس. وقال لوريا في الرسالة إن «الدعوة موجهة إلى شعب إسرائيل ممن يرغبون في أن تبقى القدس موحدة ويؤمنون بأن لكل يهودي الحق في أن يتعلم ويسكن حيث شاء في القدس». ويضم المبنى مكتب البريد المركزي ومركزاً لشرطة الاحتلال، ويقع على تقاطع شارع صلاح الدين والسلطان سليمان ويعتبر هذا التملك، وفق لوريا، التملك الأكبر والأول من نوعه في هذه المنطقة التي تعتبر قلب المركز التجاري بالقدس. ويصب عمل جمعية «عطيرت كوهنيم» في إطار التهويد الديني والثقافي وتزوير هوية القدس العربية



"بسغات زئيف" كما تبدو من قرية حزما الفلسطينية

جديدة، ستعمل على ربطها مع مستوطنة "راموت" من الجانب الغربي على حساب أراضي بلدة شعفاط. وقد قال أحمد قريع، رئيس دائرة شؤون القدس في منظمة التحرير الفلسطينية، في بيان صادر في 3/12، إنَّ السَّبب الرَّئيس لمسابقة الاحتلال الزَّمن في خطوات تنفيذ هذا المشروع هو البدء بأعمال تشييد شارع

21 الاستيطاني الذي سيضيف مدخلين جديدين لمستوطنة "رامات شلومو" حيث اشترطت لجنة التخطيط والبناء توفير مدخل جديد للمستوطنة للموافقة على هذه الوحدات التوسعية.

وقد صدرت تصريحات عن مسؤولي السُّلطة الفلسطينية تدين قرار المصادقة على البناء الاستيطاني فقال صائب عريقات إنَّ "إسرائيل" تقوِّض جهود كيري في عملية السلام كما قالت حنان عشاوي إنَّ "إسرائيل" تتعمد استفزاز الفلسطينيين لتدفعهم إلى الانسحاب من المفاوضات كاعتراض على السياسات الإسرائيلية. إلا أن ما أغضبه المسؤولون الفلسطينيون من فريق السلطة هو الإشارة إلى أنَّ العودة إلى المفاوضات كانت بتنازلٍ عن شرط وقف الاستيطان مع معرفة تامَّة بأن لا نية أو توجهاً لدى نتياهو إلى وقف الاستيطان.

وفي 2014/3/30، صادقت اللجنة الماليَّة التابعة لبرلمان الاحتلال على تحويل 177 مليون شيكل (حوالي 50 مليون دولار) لشعبة الاستيطان في الوكالة اليهودية، وهي الذَّراع التنفيذية للحكومة للبناء في المستوطنات المقامة بالقدس والضفة. وقال موقع واللا العبري إنَّ تمرير الميزانية تم بدعم من أعضاء حزب "هناك مستقبل" الذي يرأسه وزير المالية يائير لبيد، وقد برَّروا موافقتهم على هذه الميزانية باشتراكهم عقد جلسة عبر اللجنة ذاتها للنظر في متابعة الشفافية لدى شعبة الاستيطان التي لا تحظى نشاطاتها الماليَّة بأيِّ متابعة من "الكنيست".

تثبت دولة الاحتلال باستمرار أنَّها لن تتخلَّى عن سياسة الاستيطان التي تشكل جزءاً من عقيدتها الصهيونية وواحدة من وسائل معركتها الديموغرافية التي تهدف إلى تهويد القدس وتعزيز الوجود اليهودي فيها على حساب الوجود العربي. ويقف اليمين المتطرف، ولا سيما حزب "البيت اليهودي" الذي يمسك ملف وزارتي القدس والإسكان، موقفًا حاسمًا لجهة التمسك

ب. تطور مشروع التهويد الديموغرافي:

الاحتلال بصادق على وحدات استيطانية جديدة في القدس ويعد طرح عطاءات سابقة

لا تبدي دولة الاحتلال استعداداً للتخلي عن مشروع الاستيطان في القدس المحتلة حيث إنه جزء من العقيدة الصهيونية وركن أساس في عملية التهويد الديموغرافي التي تطل المدينة المحتلة.

وفي 2014/2/5، أعلنت لجنة التخطيط في بلدية الاحتلال موافقتها النهائية على بناء 558 وحدة استيطانية في مستوطنات «هار حوما» (جبل أبو غنيم) و«النبى يعقوب» و«بسغات زئيف». وقالت الناطقة باسم البلدية إن المشاريع المقررة كانت تلقت موافقة أولية منذ عدة أعوام، كما جرت الموافقة على مشاريع جديدة في اليوم ذاته. ويعد نشر هذه

العطاءات التي لم تغلق بسبب عدم تقدُّم شركات المقاولات الإسرائيلية لهذه العطاءات وذلك يعود لطبيعة هذه الوحدات التي خصصتها الحكومة الإسرائيلية بأنها يجب ان تكون وحدات سكنية لذوي الدخل المحدود والأزواج الشابة حيث من المقرر أن يتم بيعها بأسعار منخفضة كما اعتبرت البلدية أنه ما من تغيير في سياساتها حيث يتواصل البناء منذ 40 سنة كما يتوقع في السنوات القادمة بناء عشرات الآلاف من الوحدات الاستيطانية بما يشمل القطاعات كافة.

وكشفت هآرتس في 2/19 عن مخطط لوزير الإسكان أوري أريئيل لبناء حي استيطاني يضم 2250 وحدة استيطانية قرب مستشفى هداسا في حي كارم غرب القدس المحتلة تعود بمردود يقدر بـ 800 مليون شيكل ستساعد المستشفى الذي يعاني عجزاً في الميزانية.

كما صادقت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في بلدية الاحتلال في 3/19 على تراخيص بناء 184 وحدة استيطانية في شرق القدس تشمل 144 وحدة في "هار حوما" و40 وحدة في "بسغات زئيف" ما يعني إمكانية بدء البناء استناداً إلى هذه التراخيص. وكانت وزارة الإسكان أصدرت في 2014/3/11 عطاء لبناء 387 وحدة استيطانية في مستوطنة "رامات شلومو" شمال القدس المحتلة بالقرب من شعفاط في إطار خطة لتوسيع المستوطنة بإضافة 1500 وحدة استيطانية

يشكل الاستيطان ركيزة أساسية لدى «حكومة المستوطنين» التي يدفع أعضاؤها من اليمين المتطرّف نحو الإسراع في إنجاز المزيد من المشاريع الاستيطانية ولا تفلح الانتقادات والتحديات التي تطلقها الأطراف الدولية والفلسطينية في لجم الاستيطان



"جيحون" قطع المياه عن سكان المناطق المذكورة. وطالب صندوق إعادة المياه إلى الأحياء كافة مؤكداً أن "جيحون" ملزمة بتوفير المياه لسكان مخيم شعفاط، وذلك وفقاً للاتفاقية الدولية التي جرت بين الأردن ووكالة الغوث في 1956.

أزمة انقطاع المياه في الأحياء المقدسية الواقعة خلف الجدار العازل

إلا أن أي بادرة حل لم تظهر بعد هذه

الجلسة فتقدمت جمعية "حقوق المواطن في إسرائيل" في 2014/3/25 باسم أهالي الأحياء المقدسية في رأس شحادة ورأس خميس وضاحية السلام ومخيم شعفاط بالتماس إلى المحكمة العليا في دولة الاحتلال تطالب بإعادة المياه المقطوعة عن أحيائهم. وضمّ التماس الجمعية 22 صفحة بناءً على إفادات وصور من الأهالي تبين تعمد شركة المياه "جيحون" ممارسة العقاب الجماعي ضد سكان الأحياء المذكورة. وقد أصدرت المحكمة العليا قراراً في 2014/4/2 يعطي شركة "جيحون" مدة 60 يوماً لإيجاد حلول لإعادة المياه إلى مخيم شعفاط والأحياء المجاورة، الأمر الذي أثار غضب الأهالي نظراً إلى ما يعكسه القرار العنصري من قلة اكتراث وتراخ لدى سلطات الاحتلال حيال انقطاع المياه، عصب الحياة، عن أحيائهم وهو ما يستحيل أن يحدث فيما لو قطعت المياه عن مستوطنة "بسغات زئيف" المقامة على أراضي بيت حنيان وشعفاط وحزما.

في 2014/2/12، خرج نواب حزب «البيت اليهودي» من قاعة «الكنيست» احتجاجاً على «تشويه الحقائق» من قبل رئيس البرلمان الأوروبي، مارتن شولتز، الذي قال في خطابه أمام برلمان الاحتلال إن الفرد الإسرائيلي يستعمل أربعة أضعاف كمية المياه التي يستعملها الفرد الفلسطيني. وقال شولتز، الذي زار رام الله قبل وصوله إلى دولة الاحتلال، إن «أحد الأسئلة التي سألتها الشباب الفلسطينيين، وكان أكثر ما حرّك مشاعري كان السؤال الآتي: كيف يمكن السماح بأن يحصل الإسرائيلي على 70 لتراً من المياه يومياً، في حين يحصل الفلسطيني على 17 لتراً فقط؟». ولعلّ أزمة المياه في شعفاط والأحياء القريبة تقول الكثير عن سياسات «إسرائيل» في توزيع المياه وتأمين البنى التحتية اللازمة لخدمة الأراضي الواقعة تحت الاحتلال. وتبقى مشكلة المياه في الأحياء الواقعة خلف الجدار واحدة من جملة من المشاكل التي يعانيها المقدسيون المقيمون هناك فنظام

بالاستيطان مع الضغط على رئيس الحكومة لضمان عدم تراجعها في هذا المجال. وقد نجحت "حكومة المستوطنين" التي شكّلها نتنياهو بعد انتخابات "الكنيست" بداية 2013 في فرض توجهاتها الاستيطانية التي تتجسّد مزيداً من تثبيت الحقائق على الأرض.

خلف الجدار: أحياء شرق القدس بلا ماء

في 2014/3/4، انقطعت المياه بشكل كامل عن الأحياء المقدسية الواقعة وراء جدار الفصل العازل، تحديداً أحياء رأس خميس ورأس شحادة وضاحية السلام ومخيم شعفاط التي تعاني بشكل مستمر من ضعف ضخ المياه ومن انقطاعات متكررة. وتشكل أزمة المياه، إلى جانب المشاكل الأخرى التي تعانيها الأحياء المقدسية المحتجزة خلف الجدار، أبرز تجليات سياسة الإهمال التي تنتهجها سلطات الاحتلال بحق المقدسيين.

وقد برّرت شركة «جيحون» الإسرائيلية المسؤولة عن تأمين المياه في أحياء القدس بضعف البنية التحتية للمياه في هذه الأحياء وعجزها عن تلبية حاجات السكان الذين زاد عددهم في مخيم شعفاط، على سبيل المثال، من 3000 إلى 25,000 عبر عقود. وألقت «جيحون» اللوم على سلطة المياه لتقاعسها عن تأمين أعمال التطوير والصيانة.

وقد عقد «الكنيست» في 2014/3/19 جلسة برئاسة عضو الكنيست "عدي كول"، المسؤولة عن ملف شكاوى الجمهور في «الكنيست»، والمستشار القضائي لشركة "جيحون" ومندوبين عن وزير المياه، ومستشارين قضائيين عن حكومة الاحتلال وآخرين من دائرة البنية التحتية في «إسرائيل» للنظر في أزمة قطع المياه عن الأحياء المقدسية. وقد حضر الجلسة ممثلون عن جمعيتي "حقوق المواطن في إسرائيل" و"عبر عميم"، ولجنتي تطوير رأس خميس وكفر عقب.

وخلال الجلسة تحدّث رئيس لجنة تطوير حي رأس خميس جميل صندوقة عن تعمد شركة

ثانياً: الموقف السياسي في القدس:**تطور المفاوضات: فليُسمَّ الفلسطينيون أبو ديس قديساً ويتخذوها عاصمة!**

بداية عام 2014 شهدت بداية توضيح لما يمكن أن تنفّث عنه الرؤية الأميركية في ما يتعلق بالمفاوضات خصوصاً لجهة القدس فكانت الإشارة إلى أن عاصمتي الدولة الفلسطينية و«إسرائيل» ستكونان في «القدس الكبرى» مع ما يحمله التعبير من إمكانية أن تكون هذه العاصمة في ضواحي القدس، وهذا لربما هو «المزيد من التنازل» الذي يطالب به الفلسطينيون

لم تكن خطة كيري التي بدأت معالمها تتبلور مع بداية عام 2014 لتختلف كثيراً عما أشيع عن مضمونها منذ بدء المفاوضات، لا سيما في ما يتعلق بالقدس المحتلة. فقد تحدّثت الخطة، دون أن تُطرح بشكل رسمي، عن مطامح للفلسطينيين بأن تكون لهم عاصمة «في القدس»، وهي إشارة مطّاطة تحتمل أن تتضمن ضواحي القدس التي تحدّثت «إسرائيل» مسبقاً عن إمكانية أن يتخذها الفلسطينيون عاصمة لهم.

وقد أشار الرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال لقائه في رام الله وفداً شعبياً من القدس في 2014/1/11، إلى أن أي سلام مع «إسرائيل» لن يتحقق بدون شرق القدس عاصمة للدولة الفلسطينية. وأضاف عباس أن القدس ليست أبو ديس بأي حال من الأحوال، وإن كانت هذه الأخيرة

جزءاً من القدس. وقد كشفت الإذاعة العبرية في 1/30 أن خطة كيري تقترح الإعلان عن أبو ديس عاصمة للدولة الفلسطينية العتيدة بدلاً من البلدة القديمة في القدس. وذكر تقرير الإذاعة أن اقتراح كيري لن يذكر أبو ديس صراحة، ولكن سيورد عبارة تفيد أن عاصمتي الدولة الفلسطينية و«إسرائيل» ستكونان في «القدس الكبرى» التي تمتد وفق الرؤية الإسرائيلية من ضواحي رام الله إلى أبواب بيت لحم وصولاً إلى مشارف الأغوار.

وقد لوّحت السّلطة الفلسطينية باللجوء إلى المنظّمات الدّولية في حال فشل المفاوضات، كما عبّر نبيل شعث مسؤول العلاقات الخارجية في حركة فتح عن رفض مقترحات «إسرائيل» التي أقرتها الولايات المتحدة بشأن القضايا المتعلقة بوضع القدس، واللّاجئين، والحدود، وطلب الاعتراف بها كدولة يهودية. كما حدّر من أن «فشل المفاوضات سيترك الفلسطينيين أمام طريقتين يتعين عليهما اجتيازهما، بما في ذلك الدعوة إلى مقاطعة إسرائيل».

المجاري الصحية يعاني من الخلل كما تهمل بلدية الاحتلال جمع النفايات التي تتراكم في الشوارع وبين المنازل، وغير ذلك من المشاكل التي تصيب المقدسيين في احتياجاتهم الأساسية.

ولا تقتصر مشاكل هذه الأحياء على انقطاع المياه وشحّها بل إن نظام المجاري الصحية يعاني من الخلل أيضاً كما أنّ بلدية الاحتلال تهمل جمع النفايات التي غالباً ما تتراكم في شوارع هذه الأحياء وبين المنازل. ويبرّر مزوّدو الخدمات امتناعهم عن الانتقال إلى الجانب الشرقي من الجدار باعتبارات متعلقة بالأمن والتنسيق، دون أن يعني ذلك أن الأحياء الواقعة داخل الجدار تعيش نعيم الخدمات في ظل الاحتلال الذي يكاد يستنفد الوسائل والسياسات التي يضيق من خلالها على المقدسيين على ضفتي الجدار.

عنه يجب أن يكون بدايةً لمراجعة مسارها وتصحيح تعاطيها مع القضية الفلسطينية الذي يرسم مصير شعبٍ وأرضٍ.

لجنة القدس تلتئم بعد غياب: شعارات مكررة، ودعم للمفاوضات

إن لجنة القدس التي انعقدت في كانون ثان/يناير 2014 بعد طول انقطاع لم تأت بخطاب جديد حيال عملية التهويد في القدس والمخاطر التي تطال المدينة المحتلة بل إنها سلكت خطى جامعة الدول العربية التي أعلنت دعمها مسار التفاوض في أواخر عام 2013 ما يقدم مؤشراً على مآلات الموقف العربي والإسلامي تجاه القضية الفلسطينية في المرحلة القادمة

انعقدت الدورة العشرون للجنة القدس في مراكش في 2014/1/18-17 وذلك بعد انقطاع دام 12 عاماً. إلا أن اللجنة لم تستفد إلى حجم الانتهاكات الإسرائيلية في القدس المحتلة وتصاعد وتيرة التهويد مقارنة بما كانت عليه الحال عام 2002 - أي في آخر اجتماع لها- على الرغم من إعلان رئيسها، ملك المغرب محمد السادس، أن انعقاد هذه الدورة يأتي في «ظل تراجع ملحوظ في التضامن مع القضية الفلسطينية سواء من حيث الدعم السياسي والمادي أو على المستوى الإعلامي». ولذلك جاء بيانها الختامي مشابهاً لبياناتها السابقة فأكد مركزية القدس للأمة العربية والإسلامية باعتبارها تقع في صميم الحل السياسي ودعا العالم إلى تحمّل مسؤوليته في الحفاظ على المدينة مشدداً على رفض الاستيطان وكل مخططات التهويد، وكذلك منع المصلين من دخول المسجد الأقصى والتضييق عليهم. إلا أن اللجنة التي بدت غائبة فعلاً عن تطورات القضية الفلسطينية لا سيما بعد كل جولة مفاوضات أعلنت تأييدها للمسار التفاوضي وثمّنت الدور الجدي الذي تبذله الإدارة الأميركية لحلّ الصراع.

أما في ما يتعلق بوكالة بيت مال القدس الشريف - الذراع المالي للجنة القدس - فقد قال ملك المغرب في افتتاح اجتماع اللجنة إن الوكالة بلورت مخططاً خماسياً، يغطي الأعوام 2014-2018 وأعدت دراسة دقيقة لمختلف المشاريع التي تعتمزم إنجازها، مع تحديد آجال تنفيذها، ووسائل تمويلها، وذلك لضمان نجاح المخطط. كما أكد المدير العام لوكالة بيت المال، السيد عبد الكبير العلوي المدغري، في كلمة ألقاها في الجلسة الافتتاحية، أن الوكالة محتاجة إلى الدعم المادي وليس إلى الوعود، إذ إن الوعود لم تعد مجدية. ودعا المدغري الدول المشاركة في الدورة إلى دراسة وسائل دعم الوكالة بشكل ملموس.



نتيهاؤه في مؤتمر "إيباك" 2014

وعلى الرغم مما خبرته السلطة من نتائج مرتبطة بعملية المفاوضات، فإن الرئيس محمود عباس حاول أن يبقى الباب مفتوحاً، وإن على مزيد من الوقت لمناورات دولة الاحتلال، فأعلن خلال لقائه رئيسة حزب ميرتس اليساري في 2014/3/3 عن شرطين لقبوله استمرار المفاوضات وهما تجميد الاستيطان والإفراج عن المزيد من الأسرى. أما نتياؤه، الذي استدرج وأسلافه السلطة الفلسطينية إلى تنازلات، فقال إن "إسرائيل قامت بواجبها، أما الفلسطينيون، للأسف، فلم يفعلوا". وقد أكد في بداية خطاب ألقاه في مؤتمر "إيباك" في واشنطن في 2014/3/4 أن القدس هي "العاصمة الأبدية والموحدة لإسرائيل وللشعب اليهودي".

وقد حسم "الكنيست" الأمر في ما يتعلق بالتفاوض حول القدس عبر التصويت في 3/12 على قانون الاستفتاء العام الذي يتطلب استفتاء شعبيًا قبل الموافقة على أي انسحاب من الأراضي الخاضعة للسيادة الإسرائيلية، ومنها شرق القدس والجولان المحتل. وقد علق النائب زئيف إلكين على القانون بالقول إن القانون إنما يؤمن 'حائطاً' آخر لمنع "إسرائيل" من التخلي عن الوطن. وعلى المستوى الشعبي، فقد نشرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" استطلاعاً للرأي شمل 501 شخصاً من بين الإسرائيليين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و18 سنة ويتحدثون اللغة العبرية أظهر أن 80% من المستطلعة آراؤهم غير مستعدين للتنازل عن القدس من أجل السلام.

إنّ السّلطة الفلسطينية التي قدمت الكثير من التنازلات، سواء عن الحقوق الفلسطينية أو عن شروطها للدخول في المفاوضات، لن تتردد في العودة إلى طاولة التفاوض، وهي لم تغادرها بعد، بمجرد "إغرائها" بما يمكن تسويقه على أنه مكتسبات تحقّقها للشعب الفلسطيني. ويبقى التساؤل إزاء ما نشهده من التمسك الإسرائيلي بالقدس الموحدة عاصمة للدولة العبرية ورفض التنازل عن جزء منها، هل يبقى مقبولاً من السلطة الفلسطينية ومن المفاوض الفلسطيني أن يقصّر تمسكه على بعض من أرضه وحقه، أو أن يفخر بأن "القدس الشرقية" هي القدس العاصمة وأن يسمى ذلك قرباناً على طريق السلام؟ إن البيان الذي وجهته السلطة الفلسطينية في 2014/3/5 إلى الرئيس الأميركي باراك أوباما والذي قالت فيه إنه لم يبقَ لدى الفلسطينيين ما يمكن أن يتنازلوا



من جلسة القمة العربية بالكويت

الكلمات التي أقيمت في القمة لم تخرج عن السياق العام للخطاب العربي فركزت كلمة الرئيس الفلسطيني على رفض التقسيم المكاني والزمني للمسجد الأقصى، وأنّ هناك تسيقاً مع الأردن الذي يرمى الأوقاف الإسلامية في القدس، والمغرب رئيس لجنة القدس، للحيلولة دون ذلك. أما كلام عباس عن المفاوضات فأوحى بأنه حديث العهد

بالسياسة الإسرائيلية وأنه يختبرها للمرة الأولى فقال إنّ الحكومة الإسرائيلية لم توفر فرصة إلا واستغلّتها لإفشال الجهود الأميركية، وتطرح علناً قناعتها بأن ما يواجهه وطننا العربي من تحديات يفقده القدرة على الرد والتصدي، ما يفتح المجال أمامها للاستفراد بشعبنا. وأنّ المواقف الإسرائيلية في المفاوضات أكدت رفضها إنهاء الاحتلال، وسعيها لتكريسه وإدامته بصور شتى، بل بدأت بابتداع شروط جديدة لم يسبق طرحها سابقاً، كالاعتراف بها كدولة يهودية. كما طالب عباس باقتراحات تستند إلى الشرعية الدولية وفق جدول زمني محدد وملزم وغير قابل للتأويل، وينتهي احتلال عام 1967 إذ إنّنا "لسنا بحاجة إلى دوامة جديدة من الاتفاقات التي تدفنها إسرائيل بجملة من الاشتراطات والتحفظات والتفسيرات أو التّأويلات قبل أن تتكرّر لما يترتب عليها من التزامات".

أمّا إياد مدني، أمين عام منظمة التعاون الإسلامي، فأشار في كلمته إلى أنّ المسجد الأقصى يتعرض لواحدة من أعنف الهجمات وأن «إسرائيل» تزيد من هجماتها المتوالية عليه وهو أحد أهمّ المقدسات الإسلامية، كما أنّ «إسرائيل» تسعى إلى تهويد القدس وفرض الحصار على أهل المدينة المقدسة. وأشار مدني إلى أنّ «إسرائيل» أنفقت 15 مليار دولار لتهويد القدس وبناء المستوطنات وتغيير هويتها الفلسطينية العربية والإسلامية وطمسها.

وأكد الإعلان الصادر عن القمة أنّ القضية الفلسطينية تبقى القضية المركزية للشعوب والدول العربية كافة كما رفض بشكل مطلق الاعتراف بـ "إسرائيل" كدولة يهودية واستمرار الاستيطان وتهويد القدس والاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية وتغيير الوضع الجغرافي بما



المشاركون في اجتماع لجنة القدس في المغرب

وكان اللافت في هذه الدورة ما يمكن وصفه بـ "تدويل" اللجنة عبر حضور ممثلين عن البلدان الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والفاتيكان. وفي مقابل الرسائل والمطالب التي وجهها البيان الختامي إلى الممثلين الدوليين لجهة الضغط على "إسرائيل" لوقف الاستيطان وتحمل تبعات

التصريحات الصادرة عن بعض المسؤولين في "إسرائيل" وادعاءاتهم غير القانونية بضم القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، فإن هذا الحضور الدولي حدّد سقف الخطاب ولا سيما لجهة إبداء الحرص على "إنجاح المفاوضات والتوصل إلى حل عادل وشامل على أساس حل الدولتين".

إعلان القمة العربية الخامسة والعشرين بالكويت: توصيف لواقع القدس بلا عمل

عكس الإعلان الصادر عن القمة العربية الخامسة والعشرين الجمود الرسمي العربي في التعاطي مع مشروع التهويد في القدس المحتلة فلم يطرح ما من شأنه التصدي الجدي لممارسات الاحتلال فاقتصر الجانب المتعلق بالقدس على وصف الخطر المحقق بالقدس والمسجد الأقصى ورفض الممارسات الإسرائيلية

القدس كانت على موعد أيضاً مع إعلان صدر في ختام القمة العربية الخامسة والعشرين التي عقدت في الكويت على مدى يومي 24 و25/3/2014. ونظراً إلى عهد ممتد من القمم العربية التي لم تفلح في الضغط على الاحتلال بل كافأته عام 2000 بمبادرة السلام العربية فقد سبقت القمة دعوات إلى سحب هذه المبادرة. ففي 3/24، وجه النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، د. أحمد بحر، رسالة إلى القادة والزعماء العرب المشاركين في القمة العربية طالبهم فيها بسحب المبادرة العربية للسلام في ظل تجاهل الاحتلال وازدراؤه لها. كما دعا المشاركين إلى عدم التعاطي مع خطة كيري تحت أي ظرف من الظروف، وتأكيد التمسك بالحقوق والثواب الوطنية الفلسطينية دون أي انتقاص. كما طالبت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بسحب المبادرة العربية التي «شكلت غطاءً للتطبيع مع الاحتلال، وقدمت تنازلات مسبقة تجاه بعض الحقوق الرئيسية للشعب الفلسطيني».

الغربية وشرق القدس، كما طالب «جميع الدول باحترام معايير حقوق الإنسان المبدئية من خلال اتخاذ الخطوات الضرورية، بما في ذلك إنهاء كافة العلاقات التجارية والروابط الاقتصادية مع المستوطنات». وقد صاغت مشروع القرار المجموعة العربية للأمم المتحدة بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية وهو يأتي في سياق تطوّر حملة الدّعوة إلى المقاطعة التي تفاعلت بشكل كبير في أواخر عام 2013 لا سيما في أوروبا ودول الاتحاد الأوروبي.



قاعة الاجتماعات في مجلس حقوق الإنسان

وكانت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان نافي بيلاي قالت في اجتماع المجلس في 3/25 إن "الأنشطة الإسرائيلية المتعلقة بالاستيطان وعنف المستوطنين السبب الأساسي لكثير من انتهاكات حقوق الإنسان في الضفة الغربية بما في ذلك شرق القدس". وأكدت أن المستوطنات لها تأثير كبير على حقّ الفلسطينيين في تقرير المصير فيما تنتهك الأنشطة المحيطة بها "كامل حقوق الفلسطينيين الاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية".

اجتمع مجلس حقوق الإنسان كانت استندت إلى تقرير قدمه مقرر حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ريتشارد فوك الذي عرض خلاصة تقريره في مؤتمر صحفي عقده في جنيف في 2014/3/21. وقد اتهم فوك «إسرائيل» بممارسة التطهير العرقي في فلسطين المحتلة لا سيما من خلال طرد الفلسطينيين من شرق القدس. وقال فوك إن أكثر من 11,000 فلسطيني فقدوا حقهم بالإقامة في شرق القدس منذ عام 1996 بسبب سياسات «إسرائيل» حيال الإقامة التي تحابي اليهود وتلغي حق الإقامة للمقيمين. كما شدّد فوك على أنّ هذا العدد هو فقط رأس جبل الجليد حيث إن المزيد من المقيمين مهددون بفقدان حقهم في الإقامة بسبب سياسات الاحتلال. كما قال إن كلّ زيادة في البناء الاستيطاني وكلّ عملية هدم تطلال المنازل إنما تزيد وضع الفلسطينيين سوءاً.

في سياق مشابه، صدر تقرير داخلي عن البعثات الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي في القدس



أمير الكويت رئيس القمة العربية الخامسة والعشرين

هي إجراءات باطلّة ولاغية بموجب القانون الدولي واتفاقية جنيف واتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية. وبالتوازي مع انعقاد القمة كانت قوات الاحتلال تهدم بناية سكنية مكوّنة من طبقتين عبارة عن شقتين سكنيتين، ومسجد "الرحمة" ومركزاً صحياً ومخازن بمساحة إجمالية تبلغ 700 م² في خلة العين بحي الطور شرق القدس المحتلة. ولعل هذا التحدي الإسرائيلي يعكس تمسك الاحتلال بالمشروع التهويدي وبكل وسائله من هدم منازل المقدسيين وتشريدهم والاعتداء على ممتلكاتهم وغير ذلك من الممارسات، على وقع بيانات القمم التي ترفع شعار دعم القدس.

خمس قرارات لمجلس حقوق الإنسان تدين «إسرائيل»... والاتحاد الأوروبي يحذّر من تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى

صادق مجلس حقوق الإنسان على خمس قرارات تدين «إسرائيل» ودعا أحد هذه القرارات إلى مقاطعة المستوطنات في الضفة الغربية والقدس المحتلة داعياً الدول الأعضاء إلى اتخاذ الخطوات الضرورية ومنه إنهاء العلاقات التجارية مع المستوطنات أما تقرير البعثات الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي فقد أشار إلى ممارسات الاحتلال التي تسعى إلى تعزيز الإجراء غير القانوني المتمثل في ضم شرق القدس من جانب واحد عام 1967

في 2014/3/28، صوت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في دورته الخامسة والعشرين على خمس قرارات تدين «إسرائيل» أربعة منها تنتقد ممارسات الاحتلال في الأراضي المحتلة عام 1967 وقد أيد هذه القرارات الأربعة 46 دولة فيما لم تعارضها إلا الولايات المتحدة الأمريكية. وتناولت القرارات موضوع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وشرق القدس والجولان السوري المحتل، ووضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها شرق القدس، وكذلك وضع حقوق الإنسان في الجولان، ومتابعة تقرير جولدستون حول الحرب في غزة وحق الفلسطينيين في تقرير المصير. ودعا أحد القرارات إلى مقاطعة «إسرائيل» وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على المستوطنات الإسرائيلية في الضفة

ورام الله في 2014/3/18 اعتبر أن السياسات الإسرائيلية في شرق القدس تهدف إلى تعزيز الإجراء غير القانوني الذي أقدمت عليه "إسرائيل" من جانب واحد عبر ضمّ شرق القدس. كما أشار التقرير إلى زيادة غير مسبوقّة في البناء الاستيطاني في القدس منذ استئناف المفاوضات في أواخر تموز/يوليو 2013. وحمل التقرير سلطات الاحتلال مسؤولية تردّي الأوضاع المعيشية والاجتماعية للمقدسيين الذين يشكلون 39 % من سكّان القدس مشيراً إلى أنّ حوالي 100 ألف من المقدسيين مهددون بفقدان منازلهم وذلك بسبب القيود على البناء التي تفرضها عليهم سلطات الاحتلال. التقرير لم يغفل عن القيود التي تفرضها "إسرائيل" على المقدسيين وتقييد من خلالها حريتهم في التنقل والحركة. وقد حذّر التقرير من محاولات "تل أبيب" تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى التي ستؤدي إلى انفجار الوضع، ليس فقط في فلسطين بل على امتداد العالم العربي والإسلامي. إلا أنّ التقرير انتقد بشكل ضمنّي ما أسماه محاولات مرجعيّات دينية وشخصيات سياسية فلسطينية إنكار "العلاقة التاريخية بين اليهود وجبل المعبّد (وهو المسمى التلمودي للمسجد الأقصى)". وفي هذا الإطار يمكن القول إن الرواية التاريخية التي يسوّفها اليهود تأخذ صداها في أروقة الدول الأوروبية كما أن هذه اللفتة تذكّر بتقرير حرية الأديان الصادر عن الخارجية الأميركية عام 2011 والذي لفت إلى "سياسة حكومية متبعة منذ عام 1967 أيدتها المحكمة العليا في غير مناسبة، وهي تنفذ روتينياً من قبل الشرطة لأسباب أمنية، تحرم غير المسلمين من أي فرصة لأداء شعائرتهم الدينية في "المسجد الأقصى". ورغم أن الحكومة ضمنت وصولاً محدوداً إلى "المسجد الأقصى" للجميع بصرف النظر عن معتقداتهم الدينية، فإن المسلمين فقط مسموح لهم بالصلاة في المكان على الرغم من تقييد وصولهم في بعض الأحيان لأسباب أمنية".

وفي التوصيات دعا التقرير إلى دعم المقدسيين وإلى المحافظة على ما يخدم اعتماد المدينة عاصمة للدولتين. كما دعا إلى الإشراف على المسجد الأقصى وحي سلوان بالإضافة إلى منع "إسرائيل" من تهجير البدو من المنطقة E1 ومنع المستوطنين المتورّطين في عمليّات عنف من دخول أوروبا.

وسواء ارتبط الأمر بقرارات مجلس حقوق الإنسان أو بالتقرير الصادر عن البعثات الدبلوماسية فإن العبرة تبقى بتطبيق القرارات والتوصيات إذ إنّ الدّول المعنية غالباً ما تتجاهلها ولا تلتزم تطبيقها ما يجعلها فارغة من مضمونها ومن الغاية التي وضعت لأجلها.

القدس.. نحملها معاً... نستعيدنا معاً
Together we Safeguard al Quds



مؤسسة القدس الدولية
al Quds International Institution (QII)

الإدارة العامة - لبنان

لبنان - بيروت - شارع الحمرا
بناية السارولا - الطابق 11
هاتف : +961 1 751725
فاكس : +961 1 751726
ص.ب: بيروت - الحمرا 113/5647
info@alquds-online.org

General Directorate - Lebanon

Lebanon - Beirut - Hamra
Sarolla Bldg.11th Floor
Office: +961 1 751725
Fax : +961 1 751726
P.O.Box: Beirut - Hamra 113/5647
www.alquds-online.org